تسهيل فهم
شرح الطحاوية

ألف سؤال وجواب في شرح العقيدة الطحاوية
لابن أبي العز الحنفي

تأليف
خالد بن ناصر بن سعيد آل حسين الغامدي

دار المجتمع للنشر والتوزيع

جَمِيعُ الحُقوقِ محفوظة

الطّبعَةُ الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

دار المجتمع للنشر والتوزيع

الرئيسي : جدّة - ميدان الجامعة - ص.ب: ٤٠٨٤٥ - جدّة ٢١٥١١
الادارة ٦٨٩١٤١٧
المكتبة ٦٨٩٤٤٦١
الفاكس ٦٨٩٤١٤٤

الفروع : الخبر - شارع الأمير نايف - تقاطع ١٦ - ص.ب: ٢٣٢١ - الخبر ٢١٩٥٢
المكتبة ٨٩٤١١٣٦
الفاكس ٨٦٤٣٧٣٥

المدينة المنورة - شارع الستين - ص.ب: ٢٠٢٤٢
المكتبة ٨٢٣٦٣٠٦
الفاكس ٨٢٣٦٢٧٩

التمهيد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد، فهذا عمل متواضع، وإسهام بسيط، في **تسهيل فهم شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي** يرحمه الله. وقد عني الباحثون بهذا الشرح المفيد، كون شارحه سلفي المعتقد، آخذاً بالأثر، ملتزماً بالمنهج السلفي الوسطي، وقد شرح المتن الذي كتبه الإمام محمد بن سلمة الأزدي الطحاوي، على معتقد أهل السنة والجماعة، رحمهم الله تعالى.

فطبع هذا الشرح، وحقق مرات عدة، واختصر شرحه، ورُتّب على أركان الإيمان، كما رتب في نقاط ـ من بعضهم ـ ولم يراعَ في ذلك ترتيب الشارح الذي سار عليه، وكل هذا من فعل الخير والبر، في سبيل إيصال الفهم الصحيح لهذه العقيدة السلفية التي سار عليها أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين ومن تبعهم إلى يومنا هذا، وكل له اجتهاده في الترتيب والتنظيم الذي لا يخل بأصل الكتاب، ولا يخل بما فيه من تأصيل شرعي لمعتقد أهل السنة والجماعة، ولذا كان هذا العمل المتواضع إسهاماً في هذا الباب، راجياً أن أوفق فيه، وأن يفي بالغرض الذي وضع من أجله.

وقد نهجت في هذا الكتاب النهج الآتي:

١ ـ طريقة السؤال والجواب، بشكل مباشر، لأنها في رأيي طريقة

ناجحة تسهل وصول المعلومة بوضوح تام لذهن طالب العلم، وتزيل عنه التشتت الذي يواجهه البعض، نظراً لطول الشرح، وكثرة الاستطرادات من شارحه رحمه الله، وتداخل مباحثه العقدية في بعضها، وتقدم بعضها على بعض، في غير مواضعها، وتأخر بعضها، وكأن الأولى تقديمه في موضعه.

٢ ـ أما الحكم على الأحاديث، فلم أوضح منها إلا ما كان إسناده ضعيفاً، فأشير إليه إشارة عابرة في الهامش أو المتن، لأن هذا قد خدم من غيري، فآثرت أن لا أطيل به حجم هذا التسهيل.

٣ ـ وأما المصطلحات الكلامية التي وردت في كلام الشارح، كالجوهر والعرض، والماهية.. إلخ، فقد بذلت وسعي في التعريف بها تعريفاً مختصراً في الهامش.

٤ ـ وقد سلكت طريقة النقاط في تبيان كلام الشارح، فجعلت كلامه في نقاط مرقّمة ليسهل استحضارها قدر المستطاع، كما اجتهدت في جعل هذا الكتاب في فصول جامعة لأهم مسائل العقيدة.

٥ ـ مما يميز هذا التسهيل أنه على أبواب وفصول الطحاوية ذاتها، لم يتغير فيها شيء من الترتيب، ليسهل استذكاره على طريقة المتن وشرحه التي وضعها الإمام الطحاوي، ومن بعده ابن أبي العز في شرحه، رحمهم الله.

وأولاً وآخراً أشكر الله الذي منَّ علي بتأليف هذا التسهيل ـ وهو جهد متواضع ـ أقدمه بين يدي طلبة العلم عسى أن ينفع الله به، كما أشكر والدي الكريم الشيخ ناصر بن سعيد الغامدي، الذي شجعني في طلب العلم الشرعي وبذل لي ما يستطيع في هذا السبيل، كما شجعني في تأليف هذا الكتاب بعد عرضه عليه، فجزاه الله خير الجزاء، كما أشكر أخي وشقيقي الأكبر الشيخ سعيد بن ناصر الغامدي، الذي أفادني بتوجيهاته العلمية القيمة، في حياتي العلمية، ولا يفوتني أن أشكر كل من أعانني فيه بأي نوع من الإعانه. والله أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وإن يكن صواباً فمن

الله، وإن يكن خطأً فمن نفسي الأمارة بالسوء، ومن الشيطان. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

كتبه: أبو عبد الله خالد بن ناصر بن سعيد
آل حسين الغامدي
سامحه الله
أبها
في يوم الجمعة المبارك
١٤١٨/١٠/١٦هـ ١٩٩٨/٢/١٣ م

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة

س ١: من هو مؤلف كتاب الطحاوية؟ ومتى ولد، ومتى كانت وفاته؟.

ج: مؤلف كتاب العقيدة الطحاوية؛ هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن جعفر بن سلامة الأزدي الطحاوي، ولد سنة ٢٣١هـ وتوفي سنة ٣٢١هـ.

س ٢: على من يجب الإيمان المجمل؟ وهل يجب على كل أحد معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل؟.

ج: يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول ﷺ إيماناً عاماً مجملاً، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، من تدبر للقرآن، وأمر بمعروف ونهي عن منكر ومجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم.

ويجب على من سمع النصوص وفهمها، من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك.

س ٣: ما سبب الضلال في باب العقائد والعجز عن معرفة الحق؟.

ج: ينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب، أو عجز فيه عن

معرفة الحق؛ فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾.

س ٤: المؤمنون بحاجة إلى إيضاح الأدلة الشرعية ودفع الشبه الواردة، وضح ذلك؟.

ج: لأنه كلما بعد العهد ظهرت البدع، وكثر التحريف الذي سماه أهله تأويلاً؛ ليُقبل، وقلَّ من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل، إذ قد سُمّي صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلاً، وإن لم يكن ثمة قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد، فإذا سماه تأويلاً، قُبل وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها.

س ٥: ما سبب دروس وذهاب كثير من علم الرسالة؟.

ج: ١ ـ سببه جهل وضلال وتفريط كثير من المتكلمة والمتفلسفة الذين يقولون: إنما نريد التوفيق بين العقليات ـ وهي في الحقيقة جهليات ـ والنقليات عن الرسول ﷺ، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة.

٢ ـ وكما يقوله كثير من المبتدعة من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الإحسان والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدعونه من الباطل الذي يسمونه: حقائق وهي جهل وضلال.

٣ ـ عدوان وجهل ونفاق كثير من المتملكة والمتأمرة، الذين يقولون: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة.

س٦: هل لك أن تعطينا بعض النقول عن بعض أئمة السلف في ذم علم الكلام؟.

ج: نعم ومن ذلك:

* قول أبي يوسف لبشر المريسي: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام، قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة.

* وعنه أيضاً أنه قال: من طلب العلم بالكلام؛ تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء؛ أفلس، ومن طلب غريب الحديث؛ كُذب.

* وقال الإمام الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

* وقال أيضاً رحمه الله تعالى:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة ... إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان فيه قال حدثنا ... وما سوى ذاك وسواس الشياطين

س٧: قيل: "إن طريقة السلف أسلم، وإن طريقتنا أحكم وأعلم" فما جوابك؟.

ج: هذا القول قاله ضُلال المتكلمين وجهلتهم، كما يقوله من لم يقدرهم قدرهم من المنتسبين إلى الفقه: "إن المتأخرين أفقه منهم، لأنهم لم يتفرغوا لاستنباطه وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره، فهم أفقه!!".

وكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف، التي كانت همة القوم (السلف) مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء، فالمتأخرون في شأن والقوم في شأن آخر.

س٨: لماذا كره السلف التكلم بالجوهر[١] والجسم[٢] والعَرَضِ[٣]؟.

ج: كره السلف التكلم بها لاشتمالها على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة.

ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين فضلاً عن علمائهم.

س٩: من هو شارح متن العقيدة الطحاوية، ولماذا شرحها؟.

ج: شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن الشارح رأى بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم وتكلم بعباراتهم.

ولذا شرحها الإمام القاضي، علي بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي، الذي يقول:

"وقد أحببت أن أشرحها سالكاً طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلاً عليهم، لعلي أن أُنظم في سلكهم، وأدخل في عدادهم، وأُحشر في زمرتهم.."

---

(١) الجوهر: هو الجزء الذي لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام، وهو لفظ محدث مبتدع لا أصل له في الشرع، قالت به الفلاسفة والمعتزلة، ومرادهم بذلك نفي صفات الرب تعالى.

(٢) الجسم: جوهر قابل للأبعاد الثلاثة، وقيل: الجسم هو المركب من الجواهر. (التعريفات للجرجاني، ص٤١)

(٣) العَرَض: هو ما يقابل الجوهر، ويطلق أيضاً على الكلي المحمول على الشئ الخارج عنه، ويسمى عرضاً، ويقابله الذاتي. أو هو ما يعرض في الجوهر مثل الألوان والطعوم والذوق واللمس وغيره مما يستحيل بقاؤه بعد وجوده.
أو هو الموجود الذي يحتاج في بقائه إلى موضع - أي محل - يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحمله ويقوم به.

الفصل الثاني

أنواع التوحيد

أنواع التوحيد

س ١٠: ما هي أول دعوة الرسل؟.

ج: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله ﷻ. وجميع الرسل دعوا أقوامهم إلى التوحيد وعبادة الله وحده.

س ١١: ما أول واجب على المكلف؟ ومن الذي خالف أهل السنة في ذلك؟.

ج: أول واجب على المكلف؛ شهادة أن لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾.

وخالف في ذلك أرباب الكلام المذموم فقالوا: أول واجب النظر، وقال آخرون: بل القصد إلى النظر، وغلا آخرون فقالوا: بل الشك أول واجب.

وأئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد؛ الشهادتان، فالتوحيد أول ما يُدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا.

س ١٢: ما حكم من صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلماً أم لا؟.

ج: قال الشارح: الصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

س ١٣: ما أنواع التوحيد؟.

ج: توحيد الربوبية: وهو اعتقاد أن الله تعالى خالق كل شيء ومدبر كل شيء.

توحيد الأسماء والصفات: وهو اعتقاد أن الله واحد في أسمائه وصفاته.

توحيد الإلهية: وهو اعتقاد أن الله واحد لا شريك له، وعبادته وحده لا شريك له.

س ١٤: اذكر ما يضاد أنواع التوحيد الآنفة الذكر؟.

ج: توحيد الربوبية: يضاده أن يعتقد أن لهذا العالم خالقان متكافآن في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لاريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية. وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم بل القلوب مفطورة على الإقرار به. وممن وقع في الشرك بالربوبية: المجوس الذين زعموا أن للشر خالقاً غير الله، ومنهم فرعون الذي زعم أنه الله وأنكر الإله الحق.

توحيد الأسماء والصفات: يضاده نفي هذه الصفات، أو وصف الخلق ببعض صفات الله تعالى؛ ونفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد.

توحيد الألوهية: ويضاده، عبادة غير الله، أو صرف أي نوع من أنواع العبودية لغيره تعالى؛ كالدعاء، والخوف، والرجاء، والنذر، والذبح والاستغاثة... إلخ.

س ١٥: ما شبهة المعتزلة وجهم بن صفوان في إنكار الصفات؟ وماذا جنى هؤلاء بهذا القول؟.

ج: شبهتهم في نفي الصفات، أنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب (الخالق)، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة؛ فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصوّر لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل.

وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول[1] .....

(١) الحلول: لفظ حادث فاسد المعنى والمغزى، وزعم الحلوليون أن الله حل في شئ من مخلوقاته، والحلول عندهم عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفاً للآخر أو هو اتحاد الجسمين=

والاتحاد[1] وهو أقبح من كفر النصارى؛ فإن النصارى خصوه بالمسيح، وهؤلاء عموا جميع المخلوقات.

س١٦: بين الشارح رحمه الله، توحيد المعتزلة (إنكار الصفات)، وماذا جنى على أهله، ثم ذكر فروعاً لهذا التوحيد، عند من غلا فيه، فما هي؟.

ج: ١ ـ من فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه، كاملو الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة.

٢ ـ ومن فروعه: أن عباد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

٣ ـ ومن فروعه: أنه لا فرق في التحليل والتحريم بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنى والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

٤ ـ ومن فروعه: أن الأنبياء ضيَّقوا على الناس، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

س١٧: من أشهر من عرف تجاهله بإنكار الخالق، ولم؟.

ج: أشهر من عرف بذلك؛ نمرود وفرعون، فالأول حكى الله قصته في سورة البقرة والثاني في مواضع عدة من القرآن، وقد كانا مستيقنين به في الباطن، كما قال موسى عليه السلام: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾.

= ببعضهما، كالماء في الورد. وهذه عقيدة فاسدة باطلة وكفر بالله وتكذيب لأدلة الشرع ومخالفة لأدلة العقل والفطرة التي تدل على أن الله عالٍ على عرشه فوق سماواته. انظر(معجم المصطلحات الصوفية، ص: ٧٧) و(مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/٣٠، ٣٤).

(١) الاتحاد: ويسمون أهل الوحدة؛ ويزعمون أن الله حل في شئ من مخلوقاته، والحلول عندهم عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفاً للآخر أو هو اتحاد الجسمين ببعضهما، كالماء في الورد، وهذه عقيدة فاسدة باطلة وكفر بالله وتكذيب لأدلة الشرع ومخالفة لأدلة العقل والفطرة التي تدل على أن الله عالٍ على عرشه فوق سماواته. انظر (معجم المصطلحات الصوفية، ص: ٧٧) و(مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/٣٠، ٣٤).

وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾.

ولهذا قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى:

﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾.

س١٨: هل يصح قول من قال: أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية[1] في الآيات الآنفة الذكر؟.

ج: زعمت طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عجز موسى عن الجواب، وهذا غلط، وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن، على أن فرعون كان جاحداً لله، نافياً له، لم يكن طالباً للعلم بماهيته. فلهذا بين لهم موسى، أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يسأل عنه بما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يجهل؛ بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من كل معروف.

س١٩: هل عرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له خالقان متماثلان في الصفات والأفعال؟ وعلام يدل هذا؟.

ج: لم يعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال.

فإن الثنوية من المجوس، والمانوية[2] ـ القائلين بالنور والظلمة، وأن

---

(١) الماهية: ماهية الشيء؛ أساسه وحقيقته وجوهره، وتطلق غالباً على الأمر المتعقّل من الإنسان، وهي أنواع.

(٢) المانوية: هم من الثنوية، ينسبون لمؤسسها ماني بن فاتك، ويقولون: إن مبدأ العالم شيئان؛ الأول: نور، والثاني: ظلمة، فالنور هو العظيم الأول وهو الإله الحق، والظلمة تختص بما هو شر وهلاك.

العالم صدر عنهما ـ متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يثبتوا ربين متماثلين.

وأما النصارى القائلون بالتثليث، فإنهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل هم متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد. وعلى اختلافهم في تعيينه وفي التعبير عنه، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم، ثم يختلفون في ماهية الأقنوم.

وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام، وفي الجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين. فليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين.

س ٢٠: ما دليل التمانع عند أهل الكلام والنظر؟ ولماذا يستدلون به؟ وهل يصح ما ذهبوا إليه؟.

ج: دليل التمانع عندهم: أنه لو كان للعالم صانعان، فعند اختلافهما (مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم، والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته).

١ ـ فإما أن يحصل مرادهما.

٢ ـ أو مراد أحدهما.

٣ ـ أو لا يحصل مراد واحد منهما.

فالأول ممتنع؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع؛ لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم عجز كل واحد منهما، والعاجز لا يكون إلهاً. وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجز لا يصلح للإلهيه.

ويستدلون بدليل التمانع على إثبات توحيد الربوبية، وكثير منهم يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن

ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل ونزلت به الكتب: هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾. فلم يكونوا يعتقدون أن الأصنام مشاركة لله في خلق العالم، بل كانوا مشركين يتوسلون بهذه الأصنام، ويتخذونهم شفعاء، وهذا كان أصل شرك العرب.

س ٢١: هل لك أن تعطينا بعض الأدلة على أن أصل شرك العرب لم يكن في الربوبية، وإنما كان في الإلهية؟.

ج: نعم والأدلة على هذا كثيرة في الكتاب والسنة، ومنها قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾. فشركهم كان في توحيد الألوهية، فيما يسمونه وسائط ووسائل تقربهم إلى الله تعالى يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً.

س ٢٢: "توحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية" أوضح ذلك؟.

ج: توحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية، دون العكس، فمن لا يقدر على الخلق، يكون عاجزاً، والعاجز لا يكون إلهاً، قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾. فالإقرار بأن الله وحده هو الذي يستحق العبادة، يتضمن الإقرار بأنه وحده الخالق والمحيي والمميت.

أما توحيد الربوبية فلا يتضمن توحيد الإلهية؛ لأنه قد يقر بأن الله هو الخالق وحده والمدبر وحده، ثم يعبد من دونه آلهةً يزعم أنها تقربه إليه.

س ٢٣: ما دليلك أن التوحيد المطلوب من البشر هو توحيد الإلهية (الذي يتضمن توحيد الربوبية) وأن العباد مفطورون عليه؟.

ج: الأدلة على هذا كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

وقوله ﷺ: "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه".

وقوله ﷺ فيما يرويه عن ربه: " خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين".

س ٢٤: ما الأدلة العقلية على صدق ما أخبر به الرسول ﷺ من أن البشر مجبولون على معرفة الله بالفطرة؟.

ج: ١ ـ أن يقال: لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارةً ما يكون باطلاً، وهو حساس متحرك بالإرادة، فلا بد له من أحدهما، ولا بد له من مرجح لأحدهما. ونعلم أنه إذا عرض على كل أحد أن يصدق وينتفع، وأن يكذب ويتضرر، مال بفطرته إلى أن يصدق وينتفع، وحينئذٍ فالاعتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحق أو نقيضه.

والثاني فاسد قطعاً، فتعين الأول؛ فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به. وبعد ذلك: إما أن تكون محبته أنفع للعبد أو لا، والثاني فاسد قطعاً، فوجب أن يكون في فطرته محبة ما ينفعه.

٢ ـ ومنها: أنه مفطور على جلب المنافع ودفع المضار بحسبه، وحينئذ وإن لم تكن فطرة كل واحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وجد الشرط وانتفى المانع، استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

٣ ـ ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلةٌ للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علم الجماد والبهائم لم يقبلا.

ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائماً في النفس، وقد عدم المعارض فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها من يفسدها؛ كانت مقرة بالصانع عابدةً له.

٤ ـ ومنها: أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج، ولا المصلح الخارج، كانت الفطرة مقتضيةً للصلاح، لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم والمانع منتفٍ.

٥ ـ منها: ما يحكى من قصة أبي حنيفة مع جماعة من أهل الكلام لما أرادوا أن يقرروا توحيد الربوبية. فضرب لهم مثلاً بسفينة في دجلة.. إلخ.

س ٢٥: ما التوحيد الذي يعتقده بعض أهل التصوف والكلام؟ وهل ينفعهم ذلك؟.

ج: يقرون بتوحيد الربوبية ويفنون[1] فيه ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب منازل السائرين ـ أبو إسماعيل الهروي ـ وغيره، ومع ذلك إن لم

---

(١) الفناء: هو سقوط الأوصاف المذمومة عن السالك أو المريد الصادق!. وقد قسمه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ثلاثة أقسام: نوع للكاملين من الأنبياء والصالحين، ونوع للقاصدين من الأولياء والصالحين، ونوع للمنافقين الملحدين المشبهين. فالأول: الفناء عن إرادة ما سوى الله؛ بحيث لا يحب إلا الله ولا يعبد إلا إياه ولا يتوكل إلا عليه. والثاني: الفناء عن شهود السوي؛ فلا يخطر بقلوبهم غير الله ولا يشعرون بغيره، بحيث يكون عن استغراقه لا يشعر بغيره، وهذا الموضع زل فيه أقوام وظنوا أنه اتحاد وأن المحب يتحد بالمحبوب. والثالث: الفناء عن وجود السوى ـ الفناء في الموجود ـ بمعنى أنه يرى أن الله هو الوجود وأنه لا وجود لسواه لا به ولا بغيره، وهذا قول رجال الاتحادية الزنادقة كالبلياني والتلمساني والقونوي وغيرهم. انظر(الفتاوى ١٠/ ٢١٨، ٢٣٧) و(التعريفات للجرجاني، ٩٠) و (معجم ألفاظ الصوفية ٢٢٧).

يعبدوا الله وحده، ويتبرؤا من عبادة كل ما سواه، كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين.

س٢٦: القرآن الكريم مملوء بتقرير توحيد الإلهية، بين ذلك مع ذكر بعض الأدلة؟.

ج: من ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثاني، إذ كانوا يسلمون الأول وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنه إذا لم يكن لهم خالق إلا الله، فلم يعبدون غيره ويجعلون معه آلهةً أخرى؟! كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾. فيقول تعالى في آخر كل آية: أإله مع الله، أي أإله مع الله فعل هذا؟ وهذ استفهام إنكار يتضمن نفي ذلك. وليس المعنى استفهام؛ هل مع الله إله؟ كما ظنه بعضهم.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾.

س٢٧: ما دليل التمانع، وماذا يفيد؟.

ج: دليل التمانع قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾. وأنزله الله تعالى ليبطل قول من أشرك به سبحانه في الربوبية، فلا بد في هذا الذي ذكره الله تعالى من ثلاثة أمور:

١ ـ إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

٢ ـ وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

٣ ـ وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيها كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه.

فدليل التمانع دل على أن خالق العالم واحد لا ربّ غيره فلا إله سواه، فذاك تمانع في الفعل والإيجاد وهذا تمانع في العبادة والإلهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان.

س ٢٨: ما الآية التي ظن طوائف أنها آية التمانع، ولم؟ وماذا أفادت الآية؟.

ج: الآية قريب معناها من آية التمانع، ولكنها ليست هي، وهي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وغفلوا عن مضمون الآية:

* فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة ولم يقل: أرباب.

* وأيضاً فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما ـ وهما موجودتان ـ آلهة سواه لفسدتا.

* وأيضاً فإنه قال: (لفسدتا) وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا.

وأفادت الآية أنه لو كان لهذا الكون إلهان معبودان لفسد نظامه كله، ولكنه إله واحد لا شريك له ولا معبود سواه.

س ٢٩: كيف يكون توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية، بين ذلك؟.

ج: نعم توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس، فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً. قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾.

وكذا قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾.

س ٣٠: ما تفسير آخر آية في الجواب الآنف الذكر؟.

ج: جواب هذه الآية: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾.

فيها للمتأخرين قولان:

أحدهما: لاتخذوا سبيلاً إلى مغالبته.

الثاني: وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة وغيره، وهو الذي ذكره ابن جرير ولم يذكر غيره: لاتخذوا سبيلاً بالتقرب إليه. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿١٩﴾﴾.

س ٣١: ما توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد الطلب والقصد، وما التوحيد العلمي الخبري، والتوحيد الطلبي الإرادي؟.

ج: ١ ـ توحيد المعرفة والإثبات هو (التوحيد العلمي الخبري) وهو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، كما أخبر به سبحانه وتعالى عن نفسه وكما أخبر رسوله ﷺ.

٢ ـ توحيد الطلب والقصد هو (التوحيد الطلبي الإرادي) وهو إفراد الله تعالى، وعبادته وحده لاشريك له.

س ٣٢: هات أدلة من الكتاب الكريم على النوعين السابقين؟.

ج: الأدلة كثيرة ومتنوعة:

فمن الأدلة على النوع الأول: كما في أول (الحديد) و(طه) وآخر (الحشر) وأول (آل عمران) وسورة (الإخلاص).

ومن الأدلة على الثاني: سورة (الكافرون) وأول (السجدة) وآخرها، وأول سورة (يونس) ووسطها وآخرها، وجملة سورة (الأنعام).

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، فإن القرآن:

ـ إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله.

ـ وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له.

ـ وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده في الدنيا والآخرة.

ـ وإما خبر عن أهل الشرك، وما وقع لهم في الدنيا وما ينتظرهم في الآخرة.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم.

س ٣٣: ما معنى الشهادة وما مراتبها؟.

ج: عبارات السلف في (شهد) تدور على الحكم والقضاء والإعلام والبيان والإخبار. وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها، فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه.

فلها مراتب أربع:

١ ـ أول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به.

٢ ـ وثانيها: تكلمه بذلك.

٣ ـ وثالثها: أن يعلم غيره بها ويبينها له.

٤ ـ ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

س ٣٤: هات دليلاً على مرتبة العلم؟.

ج: قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

وقوله ﷺ "على مثلها فاشهد" وأشار إلى الشمس.

س ٣٥: هات دليلاً على مرتبة التكلم بها؟.

ج: قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٩﴾﴾.

س ٣٦: مرتبة الإعلام والإخبار نوعان، ما هما؟.

ج: ١ ـ إعلام بالقول.

٢ ـ إعلام بالفعل.

س ٣٧: وضح كيف تكون الشهادة والإعلام بالفعل، مع الدليل؟.

ج: التعليم تارةً يكون بالقول، وهذا لا إشكال فيه.

وتارةً يكون بالفعل، مثاله: من جعل داره مسجداً وفتح بابها وأفرزها بطريقها، وأذن للناس بالدخول والصلاة فيها: معلماً أنها وقف وإن لم يتلفظ به.

ومما يدل على أن الشهادة تكون بالفعل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾. فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه.

س ٣٨: مرتبة الأمر والإلزام به؛ (مجرد الشهادة لا يستلزمه) بين ذلك؟.

ج: مرتبة الأمر بذلك والإلزام به ـ وأن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذ الموضع تدل عليه وتتضمنه ـ فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به، وقضى وأمر، وألزم عباده به كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾. ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه إلهاً واحداً.

س ٣٩: الله تعالى بين وحدانيته غاية البيان بطرق ثلاث، ماهي؟.

ج: الطرق الثلاث هي:

١ ـ السمع.

٢ ـ البصر.

٣ ـ العقل.

س ٤٠: هل لك أن تبين هذه الطرق الثلاث؟.

ج: * أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبينة لما عرّفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها غاية البيان. كما قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

وكذلك السنة تأتي مبينة ومقررة لما دل عليه القرآن، لم يحوجنا ربنا إلى رأي فلان ولا إلى ذوق فلان ووجدِهِ في أصول ديننا، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ

أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾. فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة.

* وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظر فيها، والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية.

* والعقل يجمع بين هذه وهذه؛ فيجزم بصحة ما جاء به الرسول ﷺ؛ فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

س ٤١: ما بعث الله نبياً إلا ومعه آية تدل على صدقه. ما دليلك؟.

ج: الأدلة على هذا كثيرة جداً من الكتاب والسنة، فمنها، قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُم مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾﴾. فأي آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟.

والله تعالى يرى عباده من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلغته رسله حق، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾. وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته، واستدلاله بالآيات الأفقية والنفسية استدلال بأفعاله ومخلوقاته.

س ٤٢: كيف يُستدل بأسمائه وصفاته على ألوهيته وكمال صفاته، على أن الاستدلال بذلك لا يعهد في الاصطلاح؟.

ج: الجواب: ١ ـ أن الله تعالى قد أودع في الفطر التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه.

ومن كماله المقدس؛ شهادته على كل شيء واطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السماء ولا في الأرض باطناً وظاهراً، ومن هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا معه غيره؟.

وكيف يليق بكماله أن يقر من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبر عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصره على ذلك ويؤيده ويعلي شأنه ويجيب دعوته ويهلك عدوه، ويظهر على يديه من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر، وهو مع ذلك كاذب مفتر عليه. والقرآن مملوء من هذه الطريق وهي طريق الخواص، يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعله وما يفعله، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾.

٢ ـ ويستدل أيضاً بأسمائه وصفاته على وحدانيته وعلى بطلان الشرك. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾. وأضعاف ذلك في القرآن، وهذه طريق قليل سالكها لا يستدل بها إلا الخواص.

س ٤٣: هناك من قسم التوحيد إلى ثلاثة أنواع، ما هذه الأنواع؟ وهل تتوافق مع التوحيد الذي جاءت به الرسل؟.

ج: الذين قالوا بهذا هم بعض الصوفية، وقسموه إلى ثلاثة أنواع:

الأول: توحيد العامة: وهو التوحيد الذي تقدمت الإشارة إليه، وهو التوحيد الذي أرسلت به الرسل وأنزلت به الكتب.

الثاني: توحيد الخاصة: وهو الذي يثبت بالحقائق.

الثالث: توحيد خاصة الخاصة: وهو توحيد قائم بالقدم.

ولا ريب أن هذا تقسيم فاسد لا يلتفت إليه، فلا توحيد أكمل من التوحيد الذي قامت به الرسل ودعوا إليه وجاهدوا الأمم عليه، ولهذا أمر سبحانه نبيه ﷺ أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك وصحة التوحيد: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾. فملة إبراهيم: التوحيد ودين محمد ﷺ: ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً.

فهذا هو توحيد خاصة الخاصة؛ الذي من رغب عنه، فهو من أسفه السفهاء قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾﴾.

س ٤٤: بيّن خطورة التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة؟.

ج: لاشك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء[1] الذي يشمر إليه غالب الصوفيه، وهو درب خطر يفضي إلى الاتحاد. انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول:

ما وحد الواحد من واحدِ ... إذ كل من وحده جاحدُ
توحيد من ينطق عن نعته ... عاريةٌ أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحد[2]

وإن كان قائله رحمه الله لم يرد به الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً

---

(١) انظر تعريف الفناء وأنواعه، ص: ٢٤.

(٢) يعني بهذه الأبيات أن كل من وحد الله فهو جاحد لحقيقة توحيده؟! وتوحيد الناطقين عنه عارية أبطلها الواحد، فالعارية لا بد أن ترجع إلى صاحبها، فهي وحدة مطلقة من جميع الوجوه، وتوحيده الحقيقي هو توحيده لنفسه بنفسه، ونعت الناعت له إلحاد وميل عن الصواب؟!
قال ابن القيم رحمه الله: أين قوله: (ما وحد الواحد من واحد) من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ﴾.
فأخبر سبحانه أن الملائكة كلهم يوحدونه، وأن أولي العلم يوحدونه، وكذلك إخباره عن أنبيائه ورسله وأتباعه أنهم وحدوه ولم يشركوا به شيئاً.. وأبطل الباطل أن يقال: كل من وحد الله من الأولين والآخرين جاحدٌ له. انظر (مدارج السالكين ٣/٥١٤)
وقد اعتذر له ابن القيم وحمل كلامه على محامل حسنة، وذكر أنه ممن نافح عن التوحيد، وله كتب في ذم المعطلة والحلولية، مثل كتاب(ذم الكلام)، فرحمهم الله ما أجلهم وآدبهم مع بعضهم في حمل كلام بعضهم على أحسن محمل ما دام له وجه لذلك.

محتَمِلاً جذبه به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق. مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوباً منا لنبه الشارع عليه ودعا الناس إليه وبينه، فإنَّ على الرسول البلاغ المبين.

فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة أو ما يقرب من هذا المعنى؟ أو أشار إليه؟!، فهذه النقول والعقول حاضرة هل جاء فيها ذكر الفناء؟ وإنما حصل هذا من زيادة الغلو في الدين المُشبه لغلو الخوارج بل لغلو النصارى في دينهم، وقد ذم الله الغلو في الدين ونهى عنه.

س ٤٥: هل يمكن أن يكون للمخلوق صفات وللخالق صفات وللمخلوق أسماء وللخالق أسماء؟ بين ذلك؟.

ج: اتفق أهل السنة والجماعة على أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من صفات المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على الممثلة المشبهة.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ردٌّ على النفاة المعطلة.

فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق؛ فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق فهو نظير النصارى في كفرهم.

وكثير من المعطلة يوافقون أهل السنة أنه: (موجود) (عليم) (قدير) (حي).

والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه

عاقل، فإن الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى ببعضها صفات خلقه، وليس المُسمَّى كالمُسمي، فسمى نفسه: حياً عليماً قديراً رؤوفاً رحيماً عزيزاً حكيماً سميعاً بصيراً ملكاً جباراً متكبراً، وقد سمى بعض عباده بهذه الأسماء فقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾.

وقد سمى الله ورسوله صفات الله علماً وقدرةً وقوة، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾.

ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة.

س٤٦: زعم بعض أهل البدع أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم، كيف ترد عليهم قولهم؟.

ج: يرد عليهم بما مر آنفاً في الجواب السابق، ويقال لمن نفى الصفات التي وصف الله بها نفسه أو نفى بعضها كالغضب والرضا والحب والبغض:

أنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتَّه إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات!.

قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: حي، عليم، قدير، والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد. فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى، بل أقول: هي مجاز، وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة!.

قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه موجود حق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه[١]، وإما غير واجب بنفسه[٢] وإما قديم أزلي[١]، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن[٢]، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غني عن ما سواه. وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين[٣] وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي[٤] خالق غني عما سواه وما سواه بخلاف ذلك.

س ٤٧: هل يتفق الخالق والمخلوق في الأسماء والصفات من بعض الوجوه؟.

ج: نعم، فالجواب الآنف يفصح عنه، ولكن من المعلوم أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته.

إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع:

فأحدهما يجب قدمه، وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه.

وأحدهما خالق، والآخر ليس بخالق.

وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

فلو تماثلا للزم:

أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب.

---

(١) هو الخالق.

(٢) هو المخلوق.

(٣) النقيضان: هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان في آن واحد، بل يلزم من ثبوت أحدهما عدم الآخر، ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر.

(٤) يستعمل الشارح في سياق الرد على أهل البدع مصطلحاتهم التي ينطقونها ويفهمونها، والأصل أن يُرد على أهل البدع بالألفاظ الشرعية، لكن المقام هنا مقام إفهام وإفحام فيسوغ هذا، لا سيما وأن كبار الأئمة ردوا عليهم بمثلها، كابن تيمية وابن القيم وغيرهم.

موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه.

خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني.

فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما، فعلم أن تماثلهما منتفٍ بصريح العقل، كما هو منتفٍ بنصوص الشرع.

فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً للباطل، ومن جعلهما متماثلين، كان مشبهاً قائلاً للباطل. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك.

والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزه عن مشاركة العبد في خصائصه.

س ٤٨: المطلق الكلي[1] يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه. ضل في هذا الأصل فريقان، ما أصل خطأهم ومن هم؟.

ج: هذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء، يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد.

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأشياء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك.

فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، لا يوجد إلا معيناً مختصاً. وهذه الأسماء إذا تسمى الله بها، كان مسماها معيناً مختصاً به.

فإذا سُمِّيَ بها العبد كان مسماها مختصاً به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق!.

---

(١) المطلق الكلي: هو الذي لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه، فيجوز أن تدخل فيه أفراد كثيرة لفظ الوجود.

ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك فالمشار إليه واحدٌ، لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا.

وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

س ٤٩: الفريقان السابقان، كل منهم أحسن وأساء. بين ذلك؟.

ج: النفاة: أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه.

وأساؤوا في نفي المعاني الثابته لله تعالى في نفس الأمر.

والمشبهة: أحسنوا في إثبات الصفات.

وأساؤوا بزيادة التشبيه.

س ٥٠: ما منهج السلف في إثبات الصفات، ومنهج أهل الكلام فيها؟.

ج: منهج السلف في إثبات الصفات، كما في كتاب الله تعالى، فيأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً والنفي مجملاً.

على عكس طريقة أهل الكلام المذموم، فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، فيقولون: ليس بجسم ولا شبح، ولا جثة ولا صورة، ولا لحم ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، وليس بمحدود، ولا والد، ولا ولد، ولا تحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار... إلخ.

وفي هذه الجملة حق وباطل، ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة.

وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال، ولا كساح، ولا حجام، ولا حائك! لأدبك على هذا الوصف، وإن كنت صادقاً، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي، فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى وأشرف وأجل، فإذا أجملت في النفي، أجملت في الأدب.

س ٥١: ما معتقد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، وما معتقد أهل البدع فيها؟.

ج: أهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى ما وصف به نفسه ووصفه به رسله من غير تكييف ولا تعطيل ولا تمثيل، ليس كمثله شيء في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله.

أما أهل البدع فينفون عنه صفاته ويعطلونها، وأغلب عقائدهم السلوب؛ ليس بكذا، ليس بكذا، وأما ما يثبتونه فهو قليل، وهو أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقىً من الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات. وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة والتنبيه على فساد معتقدهم.

س ٥٢: قال الإمام الطحاوي: "ولا شيء يعجزه" فهل هذا من النفي المذموم ولم؟.

ج: ليس قول الشيخ رحمه الله تعالى: "ولا شيء يعجزه" من النفي المذموم فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾. فنبه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة. وقد علم ببدائه العقول والفطر كمال قدرته وعلمه فانتفى العجز؛ لأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

س ٥٣: الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال. بين هذه العبارة في ضوء قول الطحاوي: "ولا إله غيره "؟.

ج: هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلها كما تقدم ذكره، وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال، ولهذا ـ والله أعلم ـ لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾. فأثبت أولاً ثم نفى، فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

س٥٤: ما تقدير الخبر في: "لا إله إلا الله "؟ ولِمَ أوردها الشارح هنا؟.

ج: قال بعض النحويين: تقديره: لا إله في الوجود إلا الله.

فاعترض عليهم صاحب " المنتخب " فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره، والإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وأجاب المرسي في "ري الضمآن" فقال: هذا كلام من لا يعرف لغة العرب فإن "إله" في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم "لا" فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد.

وأما قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهية، فليس بشيء، لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين "لا ماهية" و"لا وجود" وهذا مذهب أهل السنة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود.

وأوردها الشارح هنا ليدفع الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة.

س٥٥: قال الإمام الطحاوي: " قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء "، ماذا أراد من هذا القول؟.

ج: قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾.

وقال ﷺ: "اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء".

فقول الشيخ رحمه الله: قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء، هو معنى اسمه الأول والآخر.

س٥٦: لِمَ كان ثبوت هذين الوصفين " الأول والآخر" مستقر في الفطر؟.

ج: لأن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته قطعاً

للتسلسل[1]، فإنا نشاهد حدوث الحيوان والنبات، والمعادن وحوادث الجو، كالسحاب والمطر وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة، فعدمها ينفي وجودها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعدم، لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾. يقول سبحانه: أَحَدَثوا من غير مُحدِث أم هم أحدثوا أنفسهم؟، ومعلوم أن الشيء المُحدَث لا يوجد بنفسه.

س ٥٧: من الذي أدخل اسم "القديم" في أسمائه تعالى، وهل هو من اسمائه الحسنى؟.

ج: الذي أدخل "القديم" في أسمائه تعالى هم المتكلمون، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره.

فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم كما قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾. والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد، قيل للأول: قديم، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾. أي متقدم في الزمان.

وأما إدخال "القديم" في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف ومنهم ابن حزم.

ويقال أيضاً: أن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على

---

(١) التسلسل: مصطلح لأهل الكلام، وهو: ترتيب أمور غير متناهية، وسمي بهذا أخذاً من السلسلة، وهي قابلة لزيادة الخلق إلى ما لا نهاية، وهو ثلاثة أنواع: ممتنع وواجب وممكن.

الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه " الأول". وهو أحسن من "القديم" لأنه يُشعر بأن ما بعده آيل إليه، وتابع له، بخلاف "القديم" والله تعالى له الأسماء الحسنى، لا الحسنة.

س ٥٨: قال الإمام الطحاوي: " لا يفنى ولا يبيد " بين معنى هذه العبارة؟.

ج: هذا إقرار بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾. والفناء والبيد متقاربان في المعنى، والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضاً مقرر ومؤكد لقوله: " دائم بلا انتهاء ".

س ٥٩: لِمَ أورد الطحاوي قوله: " ولا يكون إلا ما يريد "؟.

ج: هذا رد لقول القدرية والمعتزلة، فإنهم يزعمون أن الله أراد الإيمان من الناس كلهم، والكافر أراد الكفر، وقولهم فاسد مردود لمخالفته الكتاب والسنة، والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

س ٦٠: لم سُميت القدرية بهذا الاسم؟.

ج: سُمُّوا قدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضاً والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

س ٦١: ماذا قالت القدرية في القدر، وما معتقد أهل السنة فيه؟.

ج: يزعمون أن الله أراد الإيمان من الناس كلهم، والكافر أراد الكفر، وقولهم فاسد مردود لمخالفته الكتاب والسنة، والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة.

أما أهل السنة والجماعة، فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدراً، فهو لا يحبها ولا يرضاها، ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها، وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: والله

لأفعلن كذا إن شاء الله، لم يحنث إذا لم يفعله، وإن كان واجباً أو مستحباً، ولو قال: . . إن أحب الله حنث، إذا كان واجباً أو مستحباً.

س ٦٢: ما أقسام الإرادة؟ ولم قسمها أهل السنة إلى قسمين؟.

ج: المحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان:

١ ـ إرادة قدرية كونية خلقية (هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث).

٢ ـ وإرادة دينية أمرية شرعية (هي المتضمنة للمحبة والرضى).

وقسمها أهل السنة إلى هذين القسمين، ليفرقوا بين ما قدره الله تعالى أزلاً، وبين ما أمر به شرعاً، وأنه لا تلازم بين الإرادتين. كما قالت به القدرية و الجبرية فضلوا في باب القدر.

س ٦٣: أورد بعض الأدلة لكل نوع من أنواع الإرادة؟.

ج: الأدلة على الإرادة القدرية الكونية.

قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية.

فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾.

وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

س ٦٤: اذكر نوعي الإرادة في مثل كلام الناس، وماذا يفيد؟.

ج: ١ ـ الإرادة الدينية الشرعية الأمرية: في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي: لا يحبه ولا يرضاه، ولا يأمر به.

٢ ـ الإرادة القدرية الكونية: فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

ويفيد أن الفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل.

فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة المعلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر، فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فعله.

س ٦٥: هل الأمر مستلزم للإرادة؟ وضح إجابتك بضرب بعض الأمثلة؟.

ج: تحقيق هذا مما يبين فصل النزاع في أمر الله تعالى: هل هو مستلزم لإرادته أم لا؟ فهو سبحانه أمر الخلق على ألسنة رسله عليهم السلام بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد سبحانه أن يخلق ذلك الفعل، ويجعله فاعلاً له، ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله، فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات غير جهة أمره للعبد على وجه البيان، لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة. وهو سبحانه إذا أمر فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان، كان قد بين لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينهم.

بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعل له، فإنه يخلق ما يخلق لحكمة، ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعله أن يكون مصلحةً للآمر إذا فعله هو، أو جعل المأمور فاعلاً له، فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟.

فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً لنصحه، ومبيناً له ما ينفعه، وإن

كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل، إذ ليس كل ما كان في مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاده، فجهة أمره لغيره نصحاً غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين، فهو في حق الله أولى بالإمكان.

س ٦٦: القدرية تنفي القدر وتضرب مثلاً بمن أمر غيره بأمر، فإنه لا بد أن يفعلَ ما يكونُ المأمورُ أقربَ إلى فعله، كالبشر والطلاقة، وتهيئة المساند والمقاعد ونحو ذلك. فبم يرد عليهم؟.

ج: يقال لهم هذا على وجهين:

أحدهما: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلى الآمر، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيد عبده بما يُصلحُ ملكه، وأمر الإنسان شركاءه بما يُصلحُ الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون الآمر يرى الإعانة للمأمور مصلحة له، كالأمر بالمعروف، وإذا أعان المأمور على البر والتقوى، فإنه قد عَلِمَ أن الله يثيبه على إعانته على الطاعة، وأنه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

فأما إذا قدر أن الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود على الآمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقدر أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحةً للآمر، وأن في حصولِ مصلحة المأمور مضرةً على الآمر، مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، وقال لموسى: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾. فهذا مصلحته في أن يأمر موسى عليه السلام بالخروج لا في أن يعينه على ذلك، إذ لو أعانه لضره قومه، ومثل هذا كثير.

وإذا قيل إن الله أمر العباد بما يصلحهم لم يلزم من ذلك أن يعينهم على ما أمرهم به، لا سيما وعند القدرية لا يقدر أن يعين أحداً على ما به يصير فاعلاً، وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها، فلا يلزم إذا كان في نفس الآمر له حكمة في الأمر، أن يكون في الإعانة على فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه

على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر بأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للآمر أن لا يعينه على ذلك، فإمكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى.

س٦٧: هل يحيط أحد بحكمة الله في خلقه وأمره؟.

ج: تفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يَعْجِزُ عن معرفتها عقول البشر، والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثلوا الله فيها بخلقه، ولم يثبتوا حكمةً تعود إليه.

س٦٨: ما معنى قول الطحاوي: " لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام"؟.

ج: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾.

قال في الصحاح: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته. فمراد الشيخ رحمه الله: أنه لاينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم.

قيل: الوهم: ما يرجى كونه، أي يظن أنه على صفة كذا.

والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به، والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحدٌ صمدٌ لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾.

س٦٩: لمَ أورد الشيخ قوله: "ولا يشبه الأنام " وما معناها؟.

ج: أورده رداً على المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة في الفقه الأكبر: " لا يشبه شيئاً من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه ـ ثم

قال بعد ذلك ـ وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا " انتهى.

وقال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

س ٧٠: ما علامة الجهمية؟.

ج: قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة.

فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات، إلا يسمي المثبت لها مشبهاً، فمن أنكر أسماء الله بالكلية من غالية الزنادقة: (القرامطة والفلاسفة) وقال: إن الله لا يقال له عالم ولا قادر، يزعم أن من سماه بذلك، فهو مشبه، لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه.

ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز (كغالية الجهمية) يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة، فهو مشبه.

ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم، ولا قدرة، ولا محبة، ولا إرادة قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه مجسم، ولهذا كتب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة، والرافضة ونحوهم، كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم: المالكية ينسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوماً يقال لهم: الشافعية، ينسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس! حتى الذين يفسرون القرآن منهم كعبدالجبار والزمخشري، وغيرهما، يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات وقال بالرؤية مشبهاً وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من سائر الطوائف.

س ٧١: ما مقالة أهل السنة في نفي التشبيه؟.

ج: المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات، بل

مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. فنفى المثل وأثبت الوصف.

س ٧٢: هل يجوز الاستدلال في العلم الإلهي بقياس تمثيل[١] يستوي في الأصل والفرع، أو بقياس شمولي[٢] يستوي فيه أفراده؟.

ج: العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل، يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده.

فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها، ولهذا سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعدَ التناهي والحيرة والاضطراب، لما يرون من فساد أدلتهم أو تكافئها.

س ٧٣: ماذا يستعمل في حق الله من الأقيسة، مع التمثيل والتوضيح؟.

ج: يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواءً كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾. مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ـ وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه ـ فالواجب القديم أولى به.

وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب

---

(١) قياس التمثيل: إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بين الأصل والفرع، فهو مبني على التسوية بين الأصل والفرع، ويريد به أهل الفلسفة؛ جعل الله أصلاً تقاس عليه المخلوقات، أو العكس، وهذا قياس فاسد ويحرم استعماله في حق الرب تعالى، لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

(٢) قياس الشمول: الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي. وحكمه كسابقه. فيحرم استخدامه في حق الرب تعالى، وإنما يستخدم القياس الأولى المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

المدبر، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمنه سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات، فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى.

س ٧٤: ما معنى الأنام، ولِمَ اكتفى الشيخ رحمه الله بقوله: ولا يشبه الأنام؟.

ج: نفي مشابهة شيء من مخلوقاته له، مستلزم لنفي مشابهته لشيء من مخلوقاته، فلذلك اكتفى الشيخ رحمه الله بقوله: ولا يشبه الأنام.

والأنام: الناس.

وقيل: الخلق كلهم.

وقيل: كل ذي روح.

وقيل: الثقلان، وظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴿١٠﴾﴾.

يشهد للأول أكثر من الباقي. والله أعلم.

س ٧٥: استدل من كتاب الله تعالى على صفتي الحياة والقيومية، ولم أوردهما الشيخ رحمه الله في هذا الموضع؟.

ج: قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ﴾.

فنَفيُ السنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته. وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ﴾.

وقال ﷺ: "إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام" الحديث.

وأوردهما الشيخ هنا، لأنه لما نفى رحمه الله التشبيه، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه، فمن ذلك: أنه حي لا يموت؛ لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى دون خلقه، فإنهم يموتون.

ومنه أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسنة دون خلقه، فإنهم ينامون، وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه، ليس المراد منه نفي

الصفات، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال، لكمال ذاته.

س ٧٦: قال الشارح رحمه الله: فعلى هذين الاسمين (الحي القيوم) مدار الأسمـــاء الحسنى كلها، وضح ذلك؟.

ج: نعم؛ لأن اقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها وانتفاء النقص عنه أزلاً وأبداً، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾. أعظم آيةٍ في القرآن كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ.

فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليهما ترجع معانيها، فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة.

وأما القيوم، فهو المتضمن كمال غناه، وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، المقيم لغيره فلا قيام لغيره إلا بإقامته، فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

س ٧٧: قال الطحاوي رحمه الله: " خالق بلا حاجة رازق بلا مؤنة " ماذا فيها من الصفات؟ وما معنى مؤنة؟.

ج: فيها صفتا الخلق والرزق، والأدلة عليها كثيرة جداً من الكتاب والسنة.

وقوله: بلا مؤونة: أي بلا ثِقَلٍ ولا كُلفة.

س ٧٨: قال الإمام الطحاوي: " مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة ". هل الموت صفة وجودية أم عدمية؟ ومن خالف في ذلك، وما دليلك؟.

ج: الموت صفة وجودية، خلافاً للفلاسفة ومن وافقهم. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾. والعدم لا يوصف بكونه مخلوقاً، وفي الحديث أنه: "يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح، فيذبح بين الجنة والنار " وهو وإن كان عَرَضاً[1] فالله تعالى يقلبه عيناً كما ورد في

---

(١) العَرَضْ: انظر تعريفه، ص ١٤

العمل الصالح: " أنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة ". وورد في القرآن: " أنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون " الحديث. أي: قراءة القارئ، وورد في الأعمال: " أنها توضع في الميزان" والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض.

وورد في سورة البقرة وآل عمران: أنهما يوم القيامة: " يظلان صاحبهما كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف ".

وفي الصحيحين: " أن أعمال العباد تصعد إلى السماء ".

س ٧٩: قال الطحاوي: " ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً " وضح هذا المعنى بزيادة بيان؟.

ج: أي أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال:

صفات الذات.

وصفات الفعل.

ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده، ولا يَرِدُ على هذا صفات الفعل، والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض والبسط، والطي، والاستواء، والإتيان، والمجيء والنزول، والغضب، والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله.

ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصله معلوم لنا كما قال الإمام مالك لما سئل عن الاستواء، كيف استوى؟.

فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وإن كانت هذه الحوادث تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: " إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله " لأن الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن.

س ٨٠: أهل علم الكلام ينفون حلول الحوادث بالرب تعالى. فما حكم ذلك عند أهل السنة والجماعة (الألفاظ المجملة)؟.

ج: حلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال، فإن أريد أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحدٍ من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.

س ٨١: أهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، ما مرادهم من ذلك؟.

ج: أهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فَيُسَلِّمُ السُّنِّيُ للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله؛ فإذا سلم له هذا النفي، ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل وهو لازم له، وإنما أُتِيَ السُّنّي من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل، لم ينقطع معه.

وكذا مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ "الغير" فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

س ٨٢: هل يجوز إطلاق لفظ "الغير" على صفات الله وكلامه؟.

ج: أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أن غيره، ولا أنه ليس غيره، لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأن هو هو، إذا كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل.

إن أريد به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات

التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة؛ فهذا حق. ولكن ليس في الخارج ذاتٌ مجردةٌ عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتاً وصفة، كلاً وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال.

س٨٣: يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. أو يقول: الصفات عين الذات، أو صفات الله غير الله، فصل القول الصحيح في ذلك؟.

ج: يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنىً صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردةً بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

والتحقيق أن يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل، لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته بخلاف مسمى الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات، لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمه الله: "ما زال بصفاته" ولم يقل: ما زال وصفاته، لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رحمه الله في مناظرته للجهمية، لا نقول: الله وعلمه الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى.

س٨٤: هل تنفصل الصفات عن الذات بوجه من الوجوه؟ مع الاستدلال؟.

ج: لا يتصور انفصال الصفات عن الذات بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال، وقد قال ﷺ: "أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر" وقال ﷺ: "أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق" ولا يعوذ ﷺ بغير الله. وكذا قال ﷺ: "اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك".

وقال ﷺ: "ونعوذ بك أن نغتال من تحتنا"، وقال ﷺ: "أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات".

س ٨٥: هل الاسم عين المسمى أم غيره؟.

ج: قولهم: هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك، فهذا المرادُ به المسمَّى نفسُه.

وإذا قلت: الله: اسم عربي، والرحمن: اسم عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم ها هنا للمسمى. ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحقٌّ.

وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماءً، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.

س ٨٦: لم أورد الشيخ الشارح الاسم والمسمى في هذا الموضع؟.

ج: أورد الشيخ الشارح الاسم والمسمى في هذا الموضع؛ لأن الكلام كان في الصفات وإثباتها والرد على من أنكرها، والألفاظ المجملة وحكمها، ثم ذكر الشيخ أن من الألفاظ المجملة؛ هل صفات الله وكلامه هي ذاته أم لا، وبين أن أئمة السنة لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره ولا أنه ليس غيره، وذكر أن لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل. ثم ذكر الشيخ أن الذات لا يتصور أن تنفصل عن الصفات بوجه من الوجوه، وذكر الأدلة على ذلك. ناسب أن يذكر في هذا المقام الاسماء بعد ذكر الصفات، وهل الاسم عين المسمى أو غيره، وبين أن لفظة "غيره" من الألفاظ المجملة ثم فصل القول فيها.

س ٨٧: قال الإمام الطحاوي رحمه الله: "ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه..." لمَ أورد هذا القول؟.

ج: أورد هذا القول في الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي!، وعلي بن كلاب والأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه.

وأما الكلام عندهم، فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة بل هو شيء واحدٌ لازم لذاته.

س ٨٨: قالت الجهمية بامتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، فما أهمية هذا القول لديهم، ولم قالوا به، وكيف ترد عليهم قولهم؟.

ج: هذا القول من أصول أهل الكلام المذموم، وقالوا به لينفوا صفات الله تعالى الذاتية والفعلية وكلامه، ولينفوا بقاء وأبدية الجنة والنار.

قال الشارح: وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري ﷻ لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته، بل يمتنع أن يكون قادراً على ذلك؛ لأن القدرة على الممتنع ممتنعة!.

وهذا فاسد، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثاً، فلا بد أن يكون ممكناً، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يُقَدَّرُ إلا والإمكان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه.

فَيَلزَمُ أنه لم يزل الرب قادراً عليهم.

فَيَلزَمُ جواز حوادث لا نهاية لها.

قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له، وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع، بل يجب حدوث نوعها، ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له، بخلاف جنس الحوادث.

فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك، لكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية، فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يُفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان، من غير حدوث شيء، ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث، أو جنس الحوادث، أو جنس الفعل أو جنس الأحداث، أو ما أشبه ذلك من العبارات من الامتناع إلى الامكان، هو يُصيّر ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع في صريح العقل.

فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟.

س ٨٩: ما أقوال أهل النظر في إمكانية دوام نوع الحوادث؟.

ج: في هذا ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم:

أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان، وأبي الهذيل العلاف.

وثانيها: قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

وثالثها: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمة الحديث[1]، وهي من المسائل الكبار، ولم يقل أحد: يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل.

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق، كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

---

(١) هذا هو القول الحق الذي دلت عليه الدلائل الشرعية ـ من الكتاب والسنة ـ والعقلية وإجماع سلف الأمة عليه.

س ٩٠: هل يمنع (تسلسل الحوادث في الماضي وتسلسلها في المستقبل) أن يكون الرب سبحانه هو الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، مع الاستدلال لما تقول؟.

ج: من المعلوم أن كون المفعول مقارناً لفاعله ـ لم يزل ولا يزال معه ـ ممتنع محال، ولما كان تسلسل[1] الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال يفعل ما يشاء، ويتكلم إذا يشاء، قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

وقال تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾. والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود وحينئذٍ فإذا كان النوع دائماً، فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شئ يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل، فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفةَ كمال فدوامه دوام الكمال.

س ٩١: ما حكم لفظ التسلسل عند أهل السنة والجماعة؟ وما أقسامه؟.

ج: لفظ التسلسل لفظ مجمل، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة، ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى أقسام ثلاثة: واجب، وممتنع، وممكن.

س ٩٢: هل لك أن تبين أنواع التسلسل بأمثلة توضيحية؟.

ج: ١ ـ التسلسل الممتنع (مثاله): كالتسلسل في المؤثرين، فهو محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون، كل واحد منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

---

(١) انظر تعريف التسلسل ص ٤٠

٢ ـ التسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفادَ له.

٣ ـ التسلسل الممكن: كالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً ـ وذلك من لوازم ذاته ـ فالفعل ممكن له بوجوب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل.

س ٩٣: هل التسلسل في أفعاله تعالى من طرف الأزل، من الواجب أم الممتنع أم الممكن؟.

ج: التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلماً إذا شاء ولم تحدث له صفة الكلام في وقتٍ، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال، وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعال، ولم يكن ربنا تعالى في وقت من الأوقات معطلاً عن كماله من الكلام والإرادة والفعل.

س ٩٤: هل يلزم من التسلسل الممكن في مفعولاته، أن يكون الخلق لم يزالوا معه أزلاً وأبداً؟.

ج: لا يلزم من التسلسل في مفعولاته أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فَلِكُلّ مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق، كائن بعد أن لم يكن.

وكل قول سوى هذا، فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه.

س ٩٥: كل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل، يلزمه أحد أمرين لا بد له منهما ما هما، وعلام يدل ذلك؟.

ج: يلزمه أحد أمرين لا بد له منهما:

١ ـ إما أن يقول: بأن الفعل لم يزل ممكناً.

٢ ـ وإما أن يقول: لم يزل واقعاً.

وإلا تناقض تناقضاً بيناً، حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له، وهذا قول ينقض بعضه بعضاً.

ويدل ذلك على أن الذي دل عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن.

أما كون الرب تعالى لم يزل معطلاً عن الفعل، ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه.

س ٩٦: أورد أبو المعالي الجويني في "إرشاده" وغيره من النظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهماً إلا أعطيتك بعده درهماً كان هذا ممكناً، ولو قلت: لا أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله درهماً، كان هذا ممتنعاً، فكيف يرد عليهم قولهم؟.

ج: هذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول:

ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهماً، فتجعل ماضياً قبل ماضٍ، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل.

وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله فهو نفي للمستقبل، حتى يحصل في المستقبل، ويكون قبله، فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع، أما نفي الماضي حتى يكون قبله ماض، فإن هذا ممكن، والعطاءُ المستقبلُ ابتداؤه من المعطي. والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع.

س ٩٧: هل الإمام الطحاوي يقول بتسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل أم لا يقول به؟.

ج: ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه يمنع تسلسل الحوادث في

الماضي، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل وهو قوله: "والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان" وهذا مذهب الجمهور، ولا شك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه.

س ٩٨: ما أظهر في الصحة، قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها أم قول من فرق بينهما (أي أقر بأحدها ونفى الآخر)؟.

ج: قال الشارح: وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها، فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حياً، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد، كما وصف بذلك نفسه حيث يقول: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾.

س ٩٩: دلت الآية الآنفة الذكر وهي قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ على أمور عدة، اذكرها؟.

ج: أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادماً لذلك الكمال في وقت من الأوقات وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله، لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعله، فإن «ما» موصولة عامة، أي يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله. وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر؛ فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلاً لم يوجد الفعل، وإن أراده حتى يريد من نفسه أن يجعله فاعلاً.

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعله فعله، وما فعله فقد أراده بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريد، فما ثم فعال لما يريد إلا الله وحده.

الخامس: إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول في الفطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام، ويفعل ما يريد.

س ١٠٠: القول بأن الحوادث لها أول يلزم منه لوازم، بينها واذكر القول الصحيح في ذلك؟.

ج: القول بأن الحواث لها أول يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله تعالى لم يزل غير فاعل، ثم صار فاعلاً.

ولا يلزم من ذلك قدم العالم، لأن كل ما سوى الله تعالى محدث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغنى وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى.

س ١٠١: ما أقوال الناس في هذا العالم؟.

ج: للناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟.

س ١٠٢: ما أول هذا العالم؟.

ج: اختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾.

وروى البخاري وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: " كان الله ولم يكن شئ قبله "، وفي رواية: " ولم يكن شيء معه "، وفي رواية: "غيره "، "وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض ".

س ١٠٣: ما معنى قوله ﷺ: "وكتب في الذكر كل شيء "؟.

ج: قوله ﷺ: "كتب في الذكر" يعني اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾. سَمَّى ما يُكتب في الذكر ذكراً، كما يسمى في الكتاب كتاباً.

س ١٠٤: انقسم الناس في فهم هذا الحديث الآنف: "كان الله ولم يكن شيء قبله" إلى قسمين، اذكرهما؟.

ج: الناس في هذا الحديث على قولين:

١ ـ منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده، ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

٢ ـ القول الثاني: المراد إخباره عن مبدإ هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام، ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: " قدر الله تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء ". فأخبر ﷺ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذٍ على الماء.

س ١٠٥: أي القولين السابقين هو الراجح، ولم؟.

ج: القول الثاني هو الصحيح منهما، للوجوه التالية:

١ ـ أحدها: أن قول أهل اليمن: جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر، وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كَوّنه الله بأمره، وقد أجابه النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود لا عن جنس المخلوقات؛ لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.

٢ ـ أيضاً: فإنه قال: " كان الله ولم يكن شيء قبله" وقد روي " معه " روي "غيره" والمجلس كان واحداً، فعلم أنه قال أحد الألفاظ، والآخران رويا بالمعنى، ولفظ "القَبْلِ" ثبت عنه في غير هذا الحديث.

ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: "اللهم أنت الأول فليس قبلك شئ" الحديث. واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما في موضع آخر، ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ القبل كالحميدي والبغوي وابن الأثير، وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

٣ ـ وأيضاً: فإنه قال: "كان الله ولم يكن شيء قبله" أو "معه" أو "غيره"، "وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء". فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، "وخلق السماوات والأرض" رُوي بالواو وبثم، فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السماوات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذكر السماوات والأرض بما يدل على خلقهما وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

٤ ـ وأيضاً فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما، فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر، فهو مخطئ قطعاً، ولم يأت في الكتاب ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث ولم يَرِدْ: "كان الله ولا شيء معه" مجرداً، وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يظن أن معناه: الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائماً عن الفعل حتى خلق السماوات والأرض.

٥ ـ وأيضاً فقوله ﷺ: "كان الله ولم يكن شيء قبله" أو "معه" أو "غيره"، "وكان عرشه على الماء" لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً، لأن قوله: "وكان عرشه على الماء" يَرُدُّ ذلك، فإن هذه الجملة وهي: "وكان عرشه على الماء" إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين، فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فعُلِمَ أن المراد: ولم يكن شئٌ من هذا العالم المشهود.

س١٠٦: قال الإمام الطحاوي: "له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق"، فما معنى كلامه يرحمه الله؟.

ج: يعني أن الله تعالى موصوفٌ بأنه "الرب" قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه "خالق" قبل أن يوجد مخلوق.

قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال: "له معنى الربوبية ومعنى الخالق" دون الخالقية، لأن الخالق هو المُخرِجُ للشئ من العدم إلى الوجود لا غير، والرب يقتضي معاني كثيرة، وهي الملك والحفظ والتدبير والتربية، وهي تبليغ الشئ كماله بالتدريج، فلا جرم أن يأتي بلفظ يشمل هذه المعاني، وهو الربوبية. انتهى.

وفيه نظر، لأن الخلق يكون بمعنى التقدير أيضاً.

س ١٠٧: اشرح قول الطحاوي: "وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم"؟.

ج: يعني أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومن قال بقولهم، كما حكينا عنهم فيما تقدم، وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

س ١٠٨: إلى ماذا أشار الشيخ بقوله: " ذلك بأنه على كل شيء قدير . . . "؟.

ج: ذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه، والكلام على كل وشمولها، وشمول كل في كل مقام بحسب ما يحتف بها من قرائن، يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى.

س ١٠٩: ما معتقد المعتزلة في قدرة الله تعالى ؟ وبم يرد عليهم؟ وما معتقد أهل السنة في ذلك؟.

ج: حرفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فقالوا: إنه قادر على ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد، فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا: هل يقدر على مثلها أم لا؟ ولو كان المعنى على ما قالوا، لكان هذا بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه، وخالق

لكل ما يخلقه ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها، فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شئ.

وأما أهل السنة، فعندهم أن الله على كل شيء قدير، وكلٌّ ممكنٍ، فهو مندرجٌ في هذا، وأما المحال لذاته، مثل: (كون الشئ الواحد موجوداً معدوماً في حالٍ واحدة)، فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمى شيئاً باتفاق العقلاء، ومن هذا الباب خلق مثل نفسه، وإعدام نفسه، وأمثال ذلك من المحال.

وهذا الأصل، هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير.

س ١١٠: هل المعدوم الممكن له وجود في الخارج؟ وهل في قدرة الرب تعالى أن يكتبه ويعلمه ويذكره وهو كذلك؟.

ج: تنازع الناس في المعدوم الممكن هل هو شيء أم لا؟.

والتحقيق: أن المعدوم ليس بشئ في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ فيكون شيئاً في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ أي: لم تكن شيئاً في الخارج، وإن كان شيئاً في علمه تعالى، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾.

س ١١١: لم أورد الشيخ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ في الموضع الآنف بعد قوله: " ذلك بأنه على كل شيء قدير... "؟.

ج: أورد هذه الآية رداً على المشبهة والمعطلة فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ رد على المشبهة وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ردٌ على المعطلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه، فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرب

وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به وصفات الخالق كما يليق به.

س ١١٢: ما حكم من نفى عن الله ما وصف به نفسه؟ أو من شبه الله تعالى بخلقه؟.

ج: قال الشارح: ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته وأفصحهم وأقدرهم على البيان فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك، كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ.

وإذا وصفته بما وصف به نفسه، فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه، كنت كافراً به. قال نعيم بن حماد شيخ البخاري: " من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً ".

س ١١٣: اشرح قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾؟ وهل من نفى عن الله صفاته وسلبها قد جعل له مثل السوء؟ وضح ذلك.

ج: وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، فجعل سبحانه مثل السوء ـ المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال ـ لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى ـ المتضمن لإثبات الكمال كله ـ لله وحده، فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى، فقد جعل له مثل السوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب تعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من

الآخر، وإن لم يتكافآ، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثلٌ أو نظير.

س ١١٤: دارت عبارات السلف في المراد بالمثل الأعلى، على معان عدة اذكرها؟.

ج: اختلفت عبارات المفسرين في المثل الأعلى، ووفق بين قولهم بعض من وفقه الله وهداه، فقال: المثل الأعلى يتضمن:

الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها، وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه.

فها هنا أربعة أمور:

الأول: ثبوت الصفة العليا لله سبحانه، سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنى من فسرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه في قلوب عابديه وذاكريه.

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها، وتنزيهها من العيوب والنقائص.

الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة إليه، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل، كان هذا الحب والإخلاص أقوى.

س ١١٥: أورد الشيخ الشارح مثلين لمن ابتدع ونفى الصفات، كيف أوصلتهم بدعتهم إلى الأمر بتحريف القرآن، اذكرهما؟.

ج: قال الشارح رحمه الله: فمن أضل ممن يعارض بين قول تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ على نفي الصفات ويعمى عن تمام الآية، وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم - وهو أحمد بن أبي دؤاد القاضي - إلى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، حرف كلام الله لينفي وَصْفَه تعالى بأنه السميع البصير.

كما قال الضال الآخر جهم بن صفوان: وددت أني أحك من المصحف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنه وكرمه.

س ١١٦: ما إعراب "كمثله" في الآية الآنفة الذكر؟.

ج: في إعراب "كمثله" وجوه:

أحدها: أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، فيكون "مثله" خبر "ليس" واسمها "شئ".

الثاني: أن الزائد "مثل" أي: ليس كهو شيء، وهذا القول بعيد.

الثالث: أنه ليس ثم زيادة أصلاً، بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعله، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس لمثله مِثْلٌ لو فرض المِثْلُ، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك والأول أولى.

س ١١٧: اشرح قول الطحاوي رحمه الله: "خلق الخلق بعلمه"؟.

ج: خلق: أي أوجد وأنشأ وأبدع، ويأتي "خلق" أيضاً بمعنى: قدر.

والخلق: مصدر، وهو هنا بمعنى المخلوق، وقوله: "بعلمه" في محل نصب على الحال، أي: خلقهم عالماً بهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾، وفي ذلك رد على المعتزلة.

س ١١٨: ما قول المعتزلة في علم الله، والآيات التي تثبته؟.

ج: تنفي المعتزلة علم الله تعالى، وتحرف الآيات التي تثبت الصفات، فيقولون: لا يجهل! فهل هذا إثبات؟، ولا يعترفون أنه تعالى عالم بعلم.

قال الإمام عبد العزيز المكي، صاحب الإمام الشافعي رحمه الله وجليسه، في كتاب "الحيدة" الذي حكى فيه مناظرته بشراً المريسي عند

المأمون حين سأله عن علمه تعالى: فقال بشر: أقول لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم تقريراً له وبشر يقول: لا يجهل، ولا يعترف أنه عالم بعلم، فقال الإمام عبد العزيز: نفي الجهل لا يكون صفة مدح، فإن قولي: هذه الاسطوانة لا تجهل، ليس هو إثبات العلم لها، وقد مدح الله تعالى الأنبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل، فمن أثبت العلم، فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل، لم يثت العلم، وعلى الخلق أن يثبتوا ما أثبته الله تعالى لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه.

س ١١٩: الآيات الدالة على علم الله تعالى كثيرة، فهل لك بذكر دليل عقلي على علمه تعالى ؟.

ج: الدليل العقلي على علمه تعالى:

* أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإردته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد: هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم.

* ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها، لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم.

* ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً.

س ١٢٠: ذكر الشارح يرحمه الله في الدليل العقلي على علم الله؛ أن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً، وذكر طريقان لهذا الدليل العقلي، ما هما؟.

ج: أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورةً أنا لو فرضنا شيئين، أحدهما عالم والآخر غير عالم، كان العالم أكمل فلو لم يكن الخالق عالماً، لزم أن يكون الممكن (المخلوق) أكمل منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات التي هي المخلوقات فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه، بل هو أحق به، والله

تعالى له المثل الأعلى، لا يستوي هو والمخلوقات لا في قياس تمثيل[1]، ولا في قياس شمول[2]، بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال، فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما، فتنزيه الخالق عنه أولى.

(١) سبق التعريف به، ص ٤٧.

(٢) سبق التعريف به، ص ٤٧.

الفصل الثالث

القــدر

القـــدر

س ١٢١: هات أدلة من الكتاب والسنة على القدر؟.

ج: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: "قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء".

س ١٢٢: هل الآجال مقدرة مضروبة، مع الاستدلال لما تقول؟.

ج: نعم هي كذلك، قال الطحاوي رحمه الله: "وضرب لهم آجالاً"، يعني أن الله سبحانه وتعالى قدر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعةً ولا يستقدمون، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: "قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية، قال: فقال النبي ﷺ: قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة،

وأرزاق مقسومة، لن يُعَجّل شيئاً قبل حله، ولن يؤخر شيء عن حله، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار وعذاب في القبر، كان خيراً وأفضل".

س ١٢٣: ما قول المعتزلة في الآجال وأسبابها؟.

ج: من المعلوم أن لكل أجل سبب، فالمقتول ميت بأجله، فعلم الله تعالى وقدر وقضى أن هذا يموت بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بالحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب، والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة.

وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يقتل، لعاش إلى أجله، فكان له أجلان، وهذا باطل، لأنه لا يليق أن ينسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه ألبتة، أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص، والضمان على القاتل، لارتكابه المنهي عنه، ومباشرته السبب المحظور، وعلى هذا يخرَّج قوله ﷺ: "صلة الرحم تزيد في العمر" أي: هي سبب طول العمر، وقد قدر الله أن هذا يصل رحمه، فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يعش إلى تلك الغاية، ولكن قدر الله هذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هذا يقطع رحمه، فيعيش إلى كذا، كما قلنا في القتل وعدمه.

س ١٢٤: ما معنى قوله ﷺ: "صلة الرحم تزيد في العمر"؟.

ج: أي: هي سبب طول العمر، وقد قدر الله أن هذا يصل رحمه، فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يعش إلى تلك الغاية، ولكن قدر الله هذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هذا يقطع رحمه، فيعيش إلى كذا، كما قلنا في القتل وعدمه.

س ١٢٥: هل يلزم من تأثير صلة الرحم في زيادة العمر ونقصانه تأثير الدعاء في ذلك أم لا؟.

ج: ذلك غير لازم، لقوله ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها: "قد سألت الله

تعالى لآجالٍ مضروبة " الحديث، كما تقدم.

فعلم أن الأعمار مقدرة، لم يشرع الدعاء بتغييرها، بخلاف النجاة من عذاب الآخرة، فإن الدعاء مشروع له نافع فيه، ألا ترى أن الدعا بتغيير العمر لما تضمن النفع الأخروي، شرع كما في الدعاء الذي رواه النسائي من حديث عمار بن ياسر ﷺ أنه قال: "اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي " إلى آخر الدعاء.

ويؤيد هذا ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث ثوبان ﷺ عن النبي ﷺ: "لايرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه ".

س١٢٦: يظن بعض الناس أن النذر سبب في دفع البلاء، بم يرد عليهم؟.

ج: يرد عليهم بالحديث الآنف الذكر "لايرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه " وفيه رد على من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: "إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل ".

س١٢٧: لمن يعود الضمير في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾؟.

ج: قيل الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ إنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه، أي ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر معمر آخر.

وقيل الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة.

س١٢٨: علام حمل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾؟.

ج: ١ ـ حملت هذه الآية، على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي

الملائكة، وأن قوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾، اللوح المحفوظ، ويدل على هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ ثم قال: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ أي من ذلك الكتاب، ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ.

٢ ـ وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه، ويثبت ما يشاء، فلا ينسخه، والسياق أدل على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، فأخبر أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ أي: أن الشرائع لها أجل وغاية تنتهي إليها، ثم تنسخ بالشريعة الأخرى، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل، ويثبت ما يشاء.

وفي الآية أقوال أخرى، والله أعلم بالصواب.

س ١٢٩: قال الطحاوي: "لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم" ما معنى قوله هذا؟.

ج: أي أنه يعلم سبحانه ما كان، وما يكون، وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾، وإن كان يعلم أنهم لا يُرَدُّون، ولكن أخبر أنهم لو رُدُّوا، لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾.

س ١٣٠: لم أورد الطحاوي قوله الآنف: "لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم"؟.

ج: لأن في ذلك رد على الرافضة والقدرية الذين قالوا: إنه لا يعلم الشئ قبل أن يخلقه ويوجده، وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

س ١٣١: لم ذكر الشيخ الأمر والنهي في قوله: " وأمرهم بطاعته.." بعد ذكره الخلق والقدر؟.

ج: ذكر الشيخ رحمه الله الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾.

س ١٣٢: قال الإمام الطحاوي: " وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئَتُهُ تنفذ لا مشيئةَ للعباد، إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن " اشرح قوله مع الاستدلال؟.

ج: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾.

وقال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾.

وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وكيف يكون في ملكه ما لا يشاؤه! ومن أضل سبيلاً وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

س ١٣٣: إن قيل يشكل على ما ذكرت آنفاً أنه ما لم يشأ الله لم يكن، وما شاءه كان واستدللت عليه، باحتجاج أهل الشرك بالمشيئة كما في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾. وقد ذمهم الله على أن جعلوا الشرك كائناً بمشيئة الله، فبم تجيب على هذا الإشكال؟.

ج: أجيب على هذا بأجوبة من أحسنها:

* أنه أنكر عليهم ذلك، لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته،

وقالوا: لو كره ذلك وسخطه، لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك.

* أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به.

* أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه، وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعةً للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال، إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر.

وقد احتج سارق على عمر ﷺ بالقدر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره، يشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قبل الفعل، من أين له أن الله لم يُقَدّره؟ أطلع الغيب؟!.

س ١٣٤: إن احتج محتج على شركه أو معاصيه بالقدر، وقال: قد احتج آدم على موسى بالقدر، فغلبه بالحجة، فأنا كآدم لما احتج بالقدر، أحتج به؟.

ج: يقال له: الحديث صحيح نتلقاه بالقبول والطاعة، لا بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة.

بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم عليه السلام على ذنب قد تاب منه، وتاب الله عليه، واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم عليه السلام بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، فإن القدر يحتج به عند المصائب، لا عند المعايب.

س ١٣٥: قال إبليس محتجاً على ربه: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ واحتج بالقدر، بأن الله تعالى أغواه، فما الجواب؟.

ج: الله تعالى ذم إبليس على احتجاجه بالقدر، لا على اعترافه بالقدر، وإثباته له، ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ

لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾، وإبليس لم يحتج بالقدر لإيمانه به، وإنما لدفع الأوامر الشرعية به، ولقد أحسن القائل:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

وعن وهب بن منبه، أنه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر، أكفهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم فيه.

س ١٣٦: لِمَ أورد الطحاوي قوله: "يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً"؟.

ج: أورده رداً على المعتزلة الذين يقولون بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله، وهي مسألة الهدى والضلال.

س ١٣٧: ما قول المعتزلة في مسألة الهدى والضلال، وعلى ما بنوا هذا؟.

ج: قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالاً، وحكمه تعالى على العبد بالضلال، عند خلق العبد الضلال في نفسه.

وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم.

س ١٣٨: ما قول أهل السنة والجماعة في مسألة الهدى والضلال، مع الاستدلال؟.

ج: تقدم قولهم آنفاً، وهو أن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء. ومن الأدلة على ذلك، قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾، ولو كان الهدى بيان الطريق، لما صح هذا النفي عن نبيه، لأنه ﷺ بين الطريق لمن أحب وأبغض، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾.

وقوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

وقوله: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

س ١٣٩: ما معنى قول الإمام الطحاوي: "وكلهم يتقلبون في مشيئته، بين فضله وعدله "؟.

ج: هم كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾، فمن هداه الله إلى الإيمان، فبفضله وله الحمد، ومن أضله فبعدله، وله الحمد، وسيأتي لهذا المعنى زيادة إيضاح إن شاء الله تعالى، فإن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في القدر في مكان واحد، بل فرقه فأتيت به على ترتيبه.

س ١٤٠: قال الطحاوي: "وهو متعال عن الأضداد والأنداد "، ما معنى الأضداد والأنداد؟.

ج: الضد: المخالف.

والند: المِثْل.

فهو سبحانه لا معارض له، بل هو كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

س ١٤١: لم أشار الشيخ بقوله: " وهو متعالٍ عن الأضداد والأنداد"؟.

ج: يشير الشيخ رحمه الله بنفي الضد والند، إلى الرد على المعتزلة في زعمهم أن العبد يخلق فعله.

س ١٤٢: اشرح قول الطحاوي يرحمه الله: " لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره ".؟.

ج: أي لا يرد قضاء الله رادٌّ.

ولا يعقب، أي: لا يؤخرُ حكمه مؤخر.

ولا يغلب أمره غالب، بل هو الله الواحد القهار.

س ١٤٣: ما معنى قول الطحاوي: " وأيقنا أن كلًا من عنده "؟.

ج: الإيقان: الاستقرار، من يقن الماء في الحوض: إذا استقر، والتنوين في "كلًا" بدل الإضافة، أي: كل كائن محدث من عند الله، أي: بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته وتكوينه. وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.